مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد

OEBUniv.Publish

العنوان:القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر -دراسة تحليلية-

Sustainable competitiveness in Algeria - Analytical study -

اسم الباحث(ة):خروف منير الجامعة :8 ماي 1945 قالمة

اسم الباحث(ة):ثوامرية ريم الجامعة :8 ماي 1945 قالمة

تاريخ التسليم: تاريخ التقييم: تاريخ القبول:

الملخص

تكمن أهمية التنافسية في تعظيم الاستفادة ما أمكن من الميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي والتقليل من سلبياته، ويشير تقرير التنافسية العالمي إلى أن الدول الصغيرة أكثر قدرة على الاستفادة من مفهوم التنافسية من الدول الكبيرة، حيث تعطي التنافسية شركات الدول الصغيرة فرصة الخروج من محدودية السوق الصغير إلى رحابة السوق العالمي،لأن هذه الدول الصغيرة والنامية أصبحت مجبرة على مواجهة هذا النظام، بصفته إحدى تحديات القرن الواحد والعشرين.

لذلك حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء، على مكانة الجزائر في مجال التنافسية وكيفية قياسها، وكانت النتائج انه يصعب قياس التنافسية، وان الاقتصاد الجزائري لا يملك قدرات تنافسية وان كانت لديه إمكانيات تنافسية.

الكلمات المفتاحية: التدويل، التنمية، القدرة التنافسية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract

Importance hides competitive inglorification the benefit what the characteristicsbe possible whichsavesher the world wideeconomy and the reduction from n egativehis, and report indicates the two competitive worldsuntil the small states Most ability on the benefit from concept competitive the big states, wheregives competitive companies of the small states opportunity of the exit from finiteness of the small market to spaciousness of the world market, because this small states and the developing became forced on confront ation this regime, in hischaracteristic one of challenges horned the One and thetwenty. There fore this research paper tried through mastery of the light, on standing of Algeria in domain competitive and despotic measuringher, and the results were that he measuring becomesdifficult competitive, and that the Algerian economy competitive abilities do notpossess and that was with him competitive possibilities.

Key Word: The internationalization, the development, t he competitive ability, the Algerian econo my.

يعيش العالم اليوم مرحلة جديدة تغيرت فيها أمور عدة مقارنة بالتي سادت منذ سنوات قليلة مضت، فإلى جانب التحولات السياسية التي شهدها العالم، نشأت أوضاع اقتصادية تدور في مجملها حول تحرير التجارة الدولية واندماج الاقتصاديات والانفتاح الاقتصادي، هذه التحولات أجبرت كل دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية على التكيف معها من خلال تبنيها وانتهاجها لسبيل التنافسية كأداة تضمن بواسطتها الدول والمؤسسات البقاء والديمومة وسط عالم يلتهم فيه القوي الضعيف.

وعلى اعتبار أن الجزائر جزء لا يتجزأ من هذا العالم، فإنها كغيرها من البلدان تسعى إلى تحقيق البقاء والديمومة في الاقتصاد العالمي، من خلال محاولة خلقها لمزايا وقدرات تنافسية لا تتوفر لدى غيرها من البلدان، ومن خلال سعيها الدؤوب لتحقيق قدرات تنافسية مستدامة وذلك من خلال وضعها لخطط وبرامج تدعم الاقتصاد وترفع من قدرته التنافسية في السوق العالمية.

1. **مشكلة الدراسة**: انطلاقا مما تقدم يمكن لنا طرح التساؤل التالي:

ما هو واقع القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر؟

2. **فرضياتالدراسة**: يمكن صياغتها على النحو التالي:

- تتمتع الجزائر بقدرة تنافسية ضعيفة بسبب تركيبة اقتصادها الحالي والسياسة الاقتصادية المتبعة، لكنها قد تتمتع بقدرة تنافسية قوية مستقبلا إذا أحسنت استغلال إمكانياتها.

3. أهمية الدراسة:

- حداثة الموضوع وأهميته خاصة وأن الجزائر تسعى للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يتطلبه من ضرورة بناء قاعدة صناعية قوية ومتنوعة.
- التحديات الكبيرة التي تواجه الجزائر خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط، وما ينتج عنه من ضرورة إيجاد حل بديل عن الصادرات النفطية باللجوء إلى الإنتاج الموجه نحو التصدير وتنويع الاقتصاد الوطني.
- تبني الجزائر سياسة تشجيع الاستثمار، وما يتطلبه ذلك من ضرورة بناء الأرضية الملائمة لذلك بما فيها تنويع اقتصادها.

4. أهداف الدراسة:

إن الهدف من وراء إجراء هذه الدراسة هو الوقوف على واقع القدرة التنافسية للجزائر، انطلاقا من تحليل وضعها الاقتصادي والسياسات المتبعة، آنفا وفي المستقبل للوقوف على إمكانية تحسنها واستدامتها.

5. **هيكل الدراسة**: للوصول إلى الهدف المرجو من الدراسة قمنا بتقسيم بحثنا إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم التنافسية.

المحور الثاني: أسباب التنافسية وأنواعها.

المحور الثالث: طرق وأساليب قياس القدرة التنافسية.

المحور الرابع: واقع القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر.

المحور الأول: مفهوم التنافسية.

يتميز مفهوم التنافسية بالحداثة، ولا يخضع لنظرية اقتصادية عامة، وأول ظهور له كان خلال الفترة 1981-1987 وهي الفترة التي عرفت فيها و. م. أ عجزا كبيرا في ميزانها التجاري، والجزء الأكبر من هذا العجز يرجع إلى تبادلها مع اليابان، إضافة إلى زيادة حجم الديون الخارجية، وظهر الاهتمام مجددا بمفهوم التنافسية مع بداية التسعينات كنتاج للنظام الاقتصادي العالمي الجديد وبروز ظاهرة العولمة، وكذا التوجه العام لتطبيق اقتصاد السوق.

أولا-تعريف التنافسية:

بما أن التنافسية هي مفهوم حديث الظهور، فإننا نلاحظ أن هناك اختلافا كبيرا في التعاريف المقدمة وذلك راجع إلى الاختلاف في وجهات النظر وتجربة الممارسين في الميدان، وسنحاول فيما يلي استعراض بعض هذه التعاريف:

1. **تعريف التنافسية حسب المؤسسات:**

يتمحور تعريف التنافسية للشركات حول قدرتها على تلبية رغبات المستهلكين المختلفة وذلك بتوفير سلع وخدمات ذات نوعية جيدة تستطيع من خلالها النفاذ إلى الأسواق الدولية، فالتعريف البريطاني للتنافسية ينص على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشآت الأخرى. (وديع محمد عدنان،تونس،2001)

2. **تعريف التنافسية على مستوى قطاع النشاط:**

تعرف بأنها قدرة القطاع على تحقيق القيمة المضافة العالية ضمن بيئة أعمال ذات تشريعات مرنة وناظمة لها، تتماشى مع التطورات الاقتصادية، وضمن آليات فعالة لقوى السوق، ومن ناحية الموردين والمستهلكين، بالإضافة إلى حرية الدخول إلى سوق العمل والخروج منها.(*المرصد الوطني للتنافسية، سوريا، 2011)*

3. **تعريف التنافسية على مستوى الدول:** لقد اهتمت العديد من الجهات بإعطاء تعريف لمفهوم التنافسية، ومن بينها نذكر:

- **تعريف المجلس الأمريكي للسياسة التنافسية:**

يعرفها بأنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تنافس في الأسواق العالمية وفي نفس الوقت تحقق مستويات معيشة مطردة في الأجل الطويل.(أنور طارق، 2002، الكويت)

- **تعريف المجلس الأوروبي ببرشلونة:**
- عرف المجلس الأوروبي في اجتماعه ببرشلونة سنة 2000 تنافسية الأمة على أنها " القدرة على التحسين الدائم لمستوى المعيشة لمواطنيها وتوفير مستوى تشغيل عال وتماسك اجتماعي، وهي تغطي مجالا واسعا وتخص كل السياسة الاقتصادية.(Michel debonneuil, lionelfontogné, (paris, 2003

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE:**

✓ على مستوى الاقتصاد الوطني: التنافسية هي الدرجة التي يمكن وفقها وفي شروط سوق حرة وعادلة إنتاج السلع والخدمات التي تواجه أذواق الأسواق الدولية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل(وديع محمد عدنان، الكويت، 2003).

✓ التنافسية الدولية: هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاحمة الخارجية، في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي(وديع محمد عدنان، الكويت، 2003).

- **تعريف مايكل بورتر للتنافسية:**

هي العنصر الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية لكي تحقق المؤسسة ربحية دائمة مقارنة بمنافسيها(Michael porter, France, 1999)

ثانيا -أهمية التنافسية:

لم تعد التنافسية مجرد الإنتاج بأقل التكاليف بل تعدت ذلك في اقتصاد تنافسي معولم إلى ترسيخ مبدأ الجودة/ التميز، وهو ما يسمح بالمنافسة على الرغم من ارتفاع التكاليف، ويحتاج النهوض بالجودة والنوعية إلى موارد بشرية عملية تستطيع السيطرة على التكلفة وإبداع أشكال التميز والإتقان في المنافسة.

وإذا كان الاندماج أو الانفتاح على العالم ضمن منظومة الاقتصاد العالمي أمرا حتميا أمام الدول العربية والنامية عموما، فإن الاستفادة من الفرص التي يوفرها لتحقيق النمو الدائم والرفاه ليست نتيجة حتمية بل تخضع لقوانين المنافسة المفتوحة على مستوى الدول والشركات وحتى الأفراد، وتتمثل أبرز التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة هي تعزيز القدرة على توليد الدخل واستمرارية النمو في ظل هذه البيئة التي أصبح شعارها البقاء للأفضل، مما يستدعي تحديث الهياكل الإنتاجية وتحسين كفاءتها وتطوير تقانتها، والنهوض بالعنصر البشري وتحسين بيئة الأعمال واجتذاب رأس المال البشري.

ويعتبر دعم التنافسية الوسيلة الرئيسة للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حد سواء لرفع التحديات المذكورة، وهو الأمر الذي جعل التنافسية موضع اهتمام الدول والمنظمات الدولية والشركات، وأصبح

لها مجالس وهيئات وإدارات ولها سياسات واستراتيجيات ومؤشرات، فمثلا مجلس سياسة التنافسية في و. م. أ يعتبر هبوط التنافسية الاقتصادية أحد العناصر التي تهدد الأمن القومي للبلاد.

وفي اقتصادنا المعاصر أصبحت التنافسية أكثر ضرورة، فهي تؤثر في الشركات التي تحتاج إلى تنمية، فضلا عن مجرد توفير البقاء، وفي الأفراد الذين يريدون الحفاظ على وظائفهم، كما تؤثر في الأمم التي ترغب في استدامة مستويات معيشة أفرادها وزيادتها، وما عزز من مناخ التنافس ورسخ القناعة بأهمية التنافسية تلك التغيرات الحاصلة على النشاط البشري من مختلف جوانبه في التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، إضافة إلى التطورات العلمية والتكنولوجية(عبد الحكيم عبد الله النسور، سوريا، 2009)

المحور الثاني: أسباب التنافسية وأنواعها.

أولا- أسباب التنافسية:

تعددت الأسباب التي جعلت التنافسية عنصرا أساسيا في عالم أعمال اليوم، ويمكن لنا إبراز أهم هذه الأسباب فيما يلي:

1. تعدد الفرص في السوق العالمي نتيجة تحرير التجارة الدولية.
2. وفرة المعلومات في مختلف الأسواق نتيجة تطور أساليب بحوث السوق والشفافية التي تتعامل بها مختلف المؤسسات في المعلومات المتصلة بالسوق وغيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية.
3. سهولة الاتصالات وتبادل المعلومات بين مختلف وحدات وفروع المؤسسات بفضل شبكة الإنترنت وغيرها من آليات الاتصال الحديثة.
4. تدفق نتائج البحوث والتطورات التقنية وتسارع مختلف عمليات الإبداع والابتكار.
5. مع زيادة الطاقات الإنتاجية، وارتفاع مستويات الجودة والسهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيفة الأسواق، تحول السوق إلى سوق مشترين تتركز القوة الحقيقية فيه للعملاء الذين انفتحت أمامهم فرص الاختيار والمفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع رغباتهم بأقل تكلفة وبأيسر الشروط، ومن ثم تصبح التنافسية هي الوسيلة الوحيدة للتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب وتنمية القدرات التنافسية.(علي السلمي، مصر،2005)

ثانيا-أنواع التنافسية: تصنف التنافسية إلى:

1. **التنافسية بحسب الموضوع:** وتتضمن ما يلي:

- **تنافسية المنتج**: تعتبر تنافسية المنتج شرطا لازما لتنافسية المؤسسة لكنه ليس كافيا، وكثيرا ما يعتمد على سعر التكلفة كمعيار وحيد لتقويم تنافسية منتج معين ويعد ذلك أمرا مضللا، باعتبار أن

هناك معايير أخرى قد تكون أكثر دلالة كالجودة وخدمات ما بعد البيع، وعليه يجب اختيار معايير معبرة تمكن من التعرف الدقيق على وضعية المنتج في السوق في وقت معين.

- **تنافسية المؤسسة**: ويتم تقويمها على مستوى أشمل من تلك المتعلقة بالمنتج، فالتقويم المالي لهذا الأخير يتم بالاستناد إلى الهامش الذي ينتجه، أما تنافسية المؤسسة فيتم تقويمها آخذين بعين الاعتبار هوامش كل المنتجات من جهة والأعباء من جهة أخرى، فإذا فاقت هذه المصاريف والنفقات الهوامش واستمر ذلك مدة طويلة، فإن ذلك سيؤدي إلى خسائر كبيرة يصعب على المؤسسة تحملها، ومن ثم فهي مطالبة بتقديم قيمة لزبائنها ولا يتم ذلك إلا إذا حققت قيمة مضافة في كل مستوياتها.

2. **التنافسية وفق الزمن**: وتتمثل فيما يلي:

- **التنافسية الملحوظة**: تعتمد هذه التنافسية على النتائج الإيجابية المحققة خلال دورة محاسبية، غير أنه يجب ألا نتفاءل بشأن هذه النتائج لكونها قد تنجم عن فرصة عابرة في السوق، أو عن ظروف جعلت المؤسسة في وضعية احتكارية، فالنتائج الإيجابية في المدى القصير قد لا تكون كذلك في المدى الطويل.
- **القدرة التنافسية**: وتعد القدرة التنافسية بمثابة عامل هام في تحديد مدى نجاح أو فشل مؤسسة ما، فهي تعبر عن جوانب التفوق والتميز التي تحقق للمؤسسة ميزة تنافسية، حيث تختص بالفرص المستقبلية، وبنظرة طويلة المدى، والقدرة التنافسية تستند إلى مجموعة من المعايير والسبل الضرورية التي تبقي المؤسسة صامدة وسط بيئة مضطربة، ومن أمثلة هذه السبل: الجودة، السعر، تميز السلعة أو الخدمة، المرونة، وأخيرا الوقت،(عمار بوشناف،الجزائر،2002)والشكل التالي يبين ذلك:

شكل رقم (1): يوضح سبل تحقيق القدرة التنافسية لمؤسسة ما.

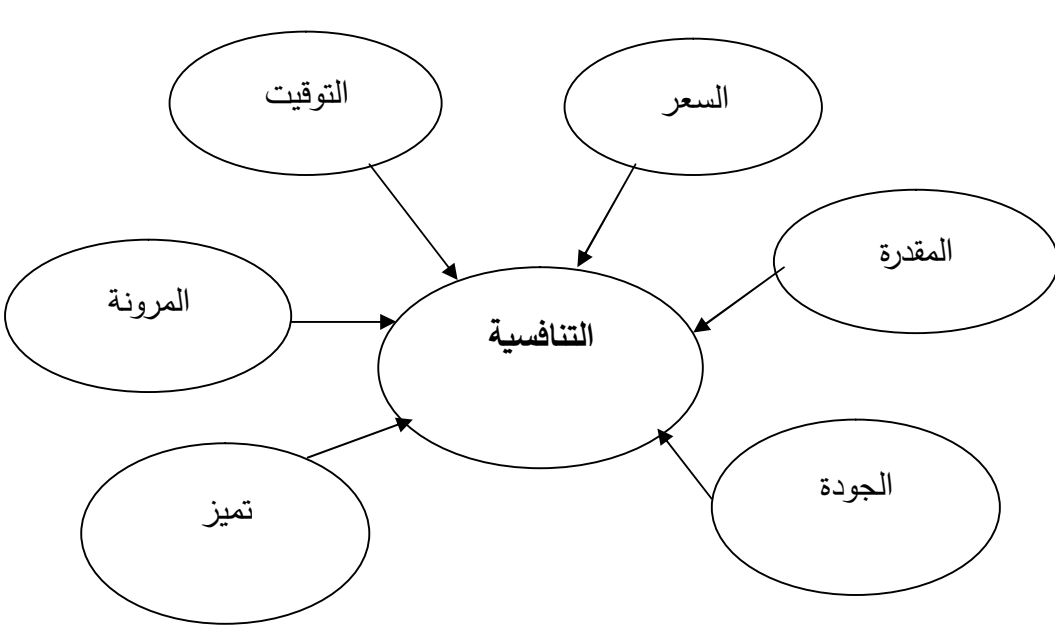

المصدر: نبيل محمد مرسي، **إستراتيجية الإنتاج والعمليات، مدخل استراتيجي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص 30.

أ- **السعر**: وهو المبلغ الذي يدفعه الزبون من أجل الحصول على سلعة، وعادة ما يختار السلعة أو الخدمة ذات السعر الأقل، ولهذا تعمل المؤسسات المتنافسة على أساس السعر على تحقيق هوامش ربح منخفضة وفي نفس الوقت تخفض تكاليف الإنتاج.

ب- **الجودة**: تعرف على أنها ملاءمة المنتوج للمستخدم (نبيل محمد مرسي، مصر، 2000)، ويشير Rubbernaid إلى أن الاهتمام بالجودة يتم التأكيد عليه ليس فقط في عملية التصنيع الخاص بالشركة، ولكن أيضا في اهتمامها بالتكلفة والخدمة والسرعة والإبداع(عياش قويدر، الجزائر، 2006).

ت- **المرونة**: وهي القدرة والسرعة على التجاوب مع التغييرات، فالمؤسسة الأفضل هي التي تستجيب للتغيرات وهذا ما يزيد من قدرتها التنافسية.

ث- **التميز**: وتشير إلى صفات خاصة في السلعة أو الخدمة التي تجعل المشتري يدرك أنها ملائمة مقارنة بسلعة أو خدمة مقدمة من طرف مؤسسة أخرى منافسة.

ج- **التوقيت**: ويشير إلى عدة جوانب في المؤسسة منها:

- مدى السرعة في تسليم السلعة أو تقديم الخدمة للزبون.
- مدى السرعة في تطوير وتنمية سلع أو خدمات جديدة في السوق.

كما صنف بعض الاقتصاديين التنافسية كما يلي:

- **تنافسية التكلفة أو السعر**: فالبلد ذو التكاليف الأرخص يتمكن من تصدير السلع إلى الأسواق الخارجية بصورة أفضل ويدخل هنا أثر سعر الصرف.
- **التنافسية غير السعرية**: باعتبار أن حدود التنافسية معرفة بالعديد من العوامل غير التقنية وغير السعرية، فإن بعض الكتاب يتكلمون عن المكونات غير السعرية في التنافسية.
- **التنافسية النوعية**: وتشمل بالإضافة إلى النوعية والملائمة عنصر الإبداع التكنولوجي، فالبلد ذو المنتجات المبتكرة وذات النوعية الجيدة، والأكثر ملائمة للمستهلك وحيث المؤسسات المصدرة ذات السمعة الحسنة في السوق، يتمكن من تصدير سلعة حتى ولو كانت أعلى سعر من سلع منافسة.
- **التنافسية التقنية**: حيث تتنافس المشروعات من خلال النوعية في صناعات عالية التقنية.

المحور الثالث: طرق وأساليب قياس القدرة التنافسية.

أولا-مؤشرات قياس تنافسية المؤسسة:

إن مفهوم التنافسية الأكثر وضوحاً يبدو على مستوى المؤسسة، فالمؤسسة قليلة الربحية ليست تنافسية، وحسب النموذج النظري للمزاحمة الكاملة فإن المؤسسة لا تكون تنافسية عندما تكون تكلفة إنتاجها المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في السوق، وهذا يعني أن موارد المؤسسة يساء تخصيصها وأن ثروتها تتضاءل أو تبدد، وضمن فرع النشاط معين ذي منتجات متجانسة يمكن للمؤسسة أن تكون قليلة الربحية لأن تكلفة إنتاجها المتوسطة أعلى من تكلفة منافسيها، وقد يعود ذلك إلى أن إنتاجيتها أضعف أو أن عناصر الإنتاج تكلفها أكثر أو للسببين معاً .

ويقدم أوستن Austin (محمد سعيد سلطان، مصر، 2002) نموذجاً لتحليل الصناعة وتنافسيةالمؤسسة من خلال القوى الخمس المؤثرة على تلك التنافسية وهي:

- ✓ تهديد الداخلين المحتملين إلى السوق.
- ✓ قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها الموردون للمؤسسة.
- ✓ قوة المساومة والتفاوض التي يمتلكها المشترون لمنتجات للمؤسسة.
- ✓ تهديد الإحلال أي البدائل عن منتجات المؤسسة.
- ✓ المنافسون الحاليون للمؤسسة في صناعتها.

ويشكل هذا النموذج عنصراً هاماً في السياسة الصناعية والتنافسية على مستوى المؤسسة، وجاذبية منتجات مؤسسة ما يمكن أن تعكس الفاعلية في استعمال الموارد وعلى الأخص في مجال البحث والتطوير أو الدعاية، لهذا فإن الربحية وتكلفة الصنع والإنتاجية والحصة من السوق تشكل جميعاً مؤشرات للتنافسية على مستوى المؤسسة.

1-الربحية:

تشكل الربحية مؤشراً كافياً على التنافسية الحالية، وكذلك تشكل الحصة من السوق مؤشراً على التنافسية إذا كانت المؤسسة تعظم أرباحها أي أنها لا تتنازل عن الربح لمجرد غرض رفع حصتها من السوق، ولكن يمكن أن تكون تنافسية في سوق يتجه هو ذاته نحو التراجع، وبذلك فإن تنافسيتها الحالية لن تكون ضامنة لربحيتها المستقبلية، وإذا كانت ربحية المؤسسة التي تريد البقاء في السوق ينبغي أن تمتد إلى فترة من الزمن، فإن القيمة الحالية لأرباح المؤسسة تتعلق بالقيمة السوقية لها.

تعتمد المنافع المستقبلية للمؤسسة على إنتاجيتها النسبية وتكلفة عوامل إنتاجها وكذلك على الجاذبية النسبية لمنتجاتها على امتداد فترة طويلة وعلى إنفاقها الحالي على البحث والتطوير أو براءات الاختراع التي تتحصل عليها إضافة إلى العديد من العناصر الأخرى، إن النوعية عنصر هام لاكتساب الجاذبية ومن ثم النفاذ إلى الأسواق والمحافظة عليها.

2- **تكلفة الصنع:**

تكون المؤسسة غير تنافسية حسب النموذج النظريللمنافسة النزيهة إذا كانت تكلفة الصنع المتوسطة تتجاوز سعر منتجاتها في الأسواق، ويعزى ذلك إما لانخفاض إنتاجيتها أو عوامل الإنتاج مكلفة كثيرا، أو السببين السابقين معاً ، وإنتاجية ضعيفة يمكن أن تفسر على أنها تسيير غير فعال، كل هذا في حالة قطاع نشاط ذو منتجات متنوعة، أما إذا كان قطاع النشاط ذو منتجات متجانسة فيمكن أن يعزى ذلك إلى كون تكلفة الصنع المتوسطة ضعيفة مقارنة بالمنافسين.

إن تكلفة الصنع المتوسطة بالقياس إلى تكلفة المنافسين تمثل مؤشراً كافياً عن التنافسية في فرع نشاط ذي إنتاج متجانس ما لم يكن ضعف التكلفة على حساب الربحية المستقبلية للمشروع، ويمكن لتكلفة وحدة العمل أن تمثل بديلاً جيداً عن تكلفة الصنع المتوسطة عندما تكون تكلفة اليد العاملة تشكل النسبة الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن هذه الوضعية يتناقص وجودها.

3- **الإنتاجية الكلية للعوامل:**

تقيس الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF : Productivité Totale des Facteurs) الفاعلية التي تحول المؤسسة فيها مجموعة عوامل الإنتاج إلى منتجات، ولكن هذا المفهوم لا يوضح مزايا ومساوئ تكلفة عناصر الإنتاج، كما أنه إذا كان الإنتاج يقاس بالوحدات الفيزيائية مثل أطنان من الورق أو أعداد من السيارات، فإن الإنتاجية الإجمالية للعوامل لا توضح شيئاً حول جاذبية المنتجات المعروضة من جانب المؤسسة.

من الممكن مقارنة الإنتاجية الكلية للعوامل أو نموها لعدة مؤسسات على المستويات المحلية والدولية، ويمكن إرجاع نموها سواء إلى التغيرات التقنية وتحرك دالة التكلفة نحو الأسفل، أو إلى تحقيق وفورات الحجم، كما يتأثر دليل النمو PTF بالفروقات عن الأسعار المستندة إلى التكلفة الحدية، ويمكن تفسير الإنتاجية الضعيفة بإدارة أقل فاعلية (لا فاعلية تقنية أو لا فاعلية أخرى تسمى "لا فاعلية X") أو بدرجة من الاستثمار غير فاعلة أو بكليهما معاً .

4- **الحصة من السوق:**

من الممكن لمؤسسة ما أن تكون مربحة وتستحوذ على جزء هام من السوق الداخلية بدون أن تكون تنافسية على المستوى الدولي، ويحصل هذا عندما تكون السوق المحلي محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، كما يمكن للمؤسسات الوطنية أن تكون ذات ربحية آنية ولكنها غير قادرة على الاحتفاظ بالمنافسة عند تحرير التجارة أو بسبب أفول السوق، ولتقدير الاحتمال لهذا الحدث يجب مقارنة تكاليف المؤسسة مع تكاليف منافسيها الدوليين المحتملين.

عندما يكون هناك حالة توازن تعظم المنافع ضمن قطاع نشاط ما ذي إنتاج متجانس، فإنه كلما كانت التكلفة الحدية للمؤسسة ضعيفة بالقياس إلى تكاليف منافسيها، كلما كانت حصتها من السوق

أكبر وكانت المؤسسة أكثر ربحية مع افتراض تساوي الأمور الأخرى، فالحصة من السوق تترجم إذن المزايا في الإنتاجية أو في تكلفة عوامل الإنتاج.

وفي قطاع نشاط ذي إنتاج غير متجانس، فإن ضعف ربحية المؤسسة يمكن أن يفسر بالأسباب أعلاه ولكن يضاف إليها سبب آخر هو أن المنتجات التي تقدمها قد تكون أقل جاذبية من منتجات المنافسين بافتراض تساوي الأمور الأخرى أيضا، إذ كلما كانت المنتجات التي تقدمها المؤسسة أقل جاذبية كلما ضعفت حصتها من السوق ذات التوازن.

لقد بينت دراسةعدة مؤسسات وجود حزمة واسعة من المؤشرات على تنافسية المشروع، ومن هذه النتائج:

- ✓ في معظم الأنشطة الاقتصادية وفروع النشاط فإن التنافسية لا تتمركز ببساطة على الأسعار وتكلفة عوامل الإنتاج.
- ✓ ثمة عوامل عديدة ليست مرتبطة بالأسعار تعطي اختلافات عن مستوى إنتاجية اليد العاملة، رأس المال (وفورات الحجم، سلسلة العمليات، حجم المخزون، الإدارة، علاقات العمل،... الخ).
- ✓ يمكن للمشروعات أن تحسن أدائها من خلال التقليد والإبداع التكنولوجي و أن الوصفة الحسنة للمشروع يمكن أن تعطي نتائج حسنة لدى مشروعات ذات مدخل على عوامل إنتاج أكثر رخصاً .
- ✓ من الأهمية بمكان معرفة أن التركيز على تنافسية المشروع تعني دوراً محدوداً للدولة وتتطلب استعمال تقنيات إنتاج مرنة ورقابة مستمرة على النوعية والتكاليف والتطلع إلى الأمد الطويل أكثر من الأمد القصير.
- ✓ ضرورة إعطاء أهمية أكبر إلى تكوين وإعادة التأهيل والنظر إلى العامل كشريك وليس كعامل إنتاج.
- ✓ إذا كانت تنافسية البلد تقاس بتنافسية مشروعاته فإن تنافسية المشروع تعتمد على نوعية إدارته والدولة مدير غير ناجح للمشروعات وخصوصاً في مجالات القطاع الخاص.
- ✓ يمكن للدولة مع ذلك أن تسهم في إيجاد مناخ موات لممارسة إدارة جيدة من خلال: توفير استقرار الاقتصاد الوطني، خلق مناخ تنافسي وعلى الخصوص بإزالة العقبات أمام التجارة الوطنية والدولية، إزالة الحواجز أمام التعاون بين المشروعات، تحسين ثلاثة أنماط من عوامل الإنتاج هي رأس المال البشري باعتبار الدولة المكون الأساسي له، التمويل لناحية التنظيم وحجم القروض، والخدمات العمومية.

ثانيا -مؤشرات قياس تنافسية قطاع النشاط:

يمكن حساب مقاييس التنافسية على مستوى فرع النشاط حينما تكون المعطيات عن المؤسسات التي تشكله كافية، وهذه المقاييس تمثل متوسطات وقد لا تعكس أوضاع مؤسسة معينة ضمن الفرع المدروس، إن إجراء تحليل التنافسية على مستوى قطاع النشاط أو العناقيد (تجمع أنشطة) يشترط

أن تكون المتوسطات على هذا المستوى ذات معنى وفوارق مؤسسات القطاع محدودة، وتعود تلك الفوارق عادة إلى تفسيرات عديدة مثل توليفة المنتجات، عوامل الإنتاج، عمر المؤسسة، الحجم، الظروف التاريخية وعوامل أخرى.

وإذا كان من الممكن تقييم تنافسية المشروع في السوق المحلية أو الإقليمية بالقياس إلى المشروعات المحلية أو الإقليمية، فإن تقييم تنافسية فرع النشاط يتم بالمقارنة مع فرع النشاط المماثل لإقليم آخر أو بلد آخر الذي يتم معه التبادل، إن فرع النشاط التنافسي يتضمن مشروعات تنافسية إقليميا ودوليا أي تلك التي تحقق أرباحاً منتظمة في سوق حرة.

وتنطبق غالبية مقاييس تنافسية المشروع على تنافسية فرع النشاط، إذا أن فرع النشاط الذي يحقق بشكل مستديم مردوداً متوسطاً أو فوق المتوسط على الرغم من المنافسة الحرة مع الموردين الأجانب، يمكن أن يعتبر تنافساً إذا تم إجراء التصحيحات اللازمة.

1- مؤشرات التكاليف والإنتاجية:

يكون فرع النشاط تنافسياً إذا كانت الإنتاجية الكلية للعوامل (PTF) فيه مساوية أو أعلى منها لدى المشروعات الأجنبية المزاحمة أو كان مستوى تكاليف الوحدة بالمتوسط يساوي أو يقل عن تكاليف الوحدة للمزاحمين الأجانب.

وغالباً ما يتم لذلك إجراء المقارنات الدولية حول إنتاجية اليد العاملة أو التكلفة الوحدوية لليد العاملة(وديع محمد عدنان، الكويت، 2003)CUMO، ومن الممكن تعريف دليل تنافسية تكلفة اليد العاملة لفرع النشاط i في البلد j في الفترة t بواسطة المعادلة التالية :

$$CUMO_{ijt} = W_{ijt} \times R_{jt} \Big/ \left(Q/L\right)_{ijt}$$

حيث:

W_{ijt}تمثل معدل أجر الساعة في فرع النشاط i والبلد j في خلال الفترة t.

R_{jt} تمثل معدل سعر الصرف للدولار الأمريكي بعملة البلد j في خلال الفترة t.

$\left(Q/L\right)_{ijt}$ تمثل الإنتاج الساعي في فرع النشاط i والبلد j في خلال الفترة t.

ويصبح من الممكن التعبير من خلال المعادلة التالية عن " التكلفة الوحدوية لليد العاملة النسبية" مع البلد K

$$CUMO_{ijkt} = CUMO_{ijt} / CUMO_{ikt}$$

ويمكن أن ترتفع CUMO للبلد j بالنسبة إلى مثيلاتها للبلدان الأجنبية لسبب أو أكثر مما يلي:

- ✓ أن يرتفع معدل الأجور والرواتب بشكل أسرع مما يجري في الخارج.

- ✓ أن ترتفع إنتاجية اليد العاملة بسرعة أقل من الخارج.
- ✓ ارتفاع قيمة العملة المحلية بالقياس لعملات البلدان الأخرى.

إن المشكلة الرئيسة لمقارنة التكلفة الوحدوية تنجم عن غموضها، فإن ارتفاع التكلفة الوحدوية النسبية بسبب ارتفاع في الأجور أو في زيادة في سعر الصرف، يكون مرغوبا إن كان يعكس زيادة في جاذبية صادرات البلد أو قيمتها في البلدان الأجنبية أو بزيادة في تكلفة "العدول" للعمال بالبلد، وإلا فالتكلفة الوحدوية للبلد ينبغي أن تهبط بالمقارنة مع تكلفة شركائه التجاريين، وهذا التراجع يمكن أن يستلزم تحسينات في الإنتاجية أو هبوطاً في الأجور أو خفضاً للعملة.

تبنى العديد من الاقتصاديين حتى منتصف الثمانينات فكرة أن التنافسية الدولية محددة بشكل وحيد بأسعار التصدير التي هي دالة أساساً في تكلفة عوامل الإنتاج الصناعي الوحدوية وعلى الخصوص الأجور، لذلك كانت توصياتهم العملية حول السياسة الاقتصادية في ضوء هذه المقاربة للتنافسية الدولية تتناول:

- ✓ إجراءات مستندة أساساً على التكلفة الأجرية وإنتاجية القوى العاملة، وفي بعض الأحيان التكلفة الأجرية فقط.
- ✓ إمكانية تحقيق مكاسب في التنافسية من خلال خفض قيمة العملة.

لكن هذه الرؤية وجهت لها انتقادات بناءا على تجربة ألمانيا واليابان فقد عرفتا ارتفاع في CUMO وتوسعا في حصصهما من السوق الدولية في آن واحد بسبب أن تكلفة اليد العاملة لم تشكل القسم الأكبر من التكلفة الإجمالية، ولكن خبرة البلدين تتوافق مع تزايد الطلب الخارجي على صادراتهما وبذلك نشأ توازن جديد برفع سعر الصرف والكميات المخصصة للتصدير الدولي، والانتقاد الثاني كون تكلفة اليد العاملة يمكن ألا تشكل إلا قسماً صغيراً من تكلفة السلع والخدمات التي يتم تبادلها وبذلك يمكن تحييد أثر تلك التكلفة بواسطة تغير ملحوظ في قطاعات أخرى أو في أسعار عوامل الإنتاج الأخرى وبذلك لن يكون لتغيرات CUMO أثراً على سعر الصرف.

2-مؤشرات التجارة والحصة من السوق الدولي:

يستخدم الميزان التجاري والحصة من السوق كمؤشر لقياس تنافسية قطاع نشاط معين، فالقطاع يخسر تنافسيته عندما تنخفض حصته من الصادرات الوطنية الكلية، أو حصته من الواردات تتزايد لسلعة معينة أخذاً في الاعتبار حصة تلك السلعة في الإنتاج أو الاستهلاك الوطنيين الكلي.

3- **الميزة النسبية الظاهرة:**

أنشأ بورتر (1990) مقياسا للتنافسية مستنداً على الميزة التنافسية الظاهرة (RCA: Revealed Comparative Advantage index) ويمكن حسابه لبلد ما j لمجموعة منتجات أو فرع نشاط i كالتالي:

[الصادرات الكلية للبلد j]/صادرات المنتج i للبلد j]
[الصادرات الدولية الكلية]/[الصادرات الدولية للمنتج i]

عندما تكون RCA_{ij} أكبر من الواحد فإن البلد j يمتلك ميزة تنافسية نسبية ظاهرة للمنتجi، و يجدر الاهتمام بالميزان التجاري لفرع النشاط، فإن فرعاً صناعياً تبلغ حصته 6% من الصادرات الدولية و 7%من الواردات الدولية لا يمكن اعتباره تنافسياً .

ثالثا -مؤشرات قياس تنافسية الدول:

أكد معظم الباحثين على ضرورة استعمال عدة مؤشرات لقياس تنافسية دولة ما، والبدائل المتوفرة لذلك تتمثل في ملاحظة تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد أو الإنتاجية، أو على النتائج التجارية للدولة.

تطور الدخل الحقيقي حسب الفرد والإنتاجية مفاهيم مرتبطة ولكن ليست متشابهة، حيث يوضح Markusen هذه النقطة بقوله أن الدخل الحقيقي حسب الفرد يرتبط بعوامل الإنتاج الكلية، التوفر على رأس المال والموارد الطبيعية وكميات التبادل، فزيادة عوامل الإنتاج الكلية (عادة متمثلة في التطورات التكنولوجية) تزيد الدخل حسب الفرد، مثل ما يفعل تطور التخصيص الوطني بالموارد الطبيعية ورأس المال المادي، أو تحسن في التبادلات.

كميات التبادل لدولة ما تتحسن عندما تكون العملة الوطنية مثمنة أو سعر الصادرات للدولة يرتفع مقارنة بسعر الواردات، وهذا ما يؤدي لزيادة حجم الاستهلاك الداخلي الممكن انطلاقا من التخصيص المعطى من الثروات الطبيعية ومن تجارة متوازنة.

تزداد كميات التبادل لدولة ما ومنه الدخل حسب الفرد عندما يكون طلب عالمي إضافي على المنتجات والخدمات المصدرة من طرف هذه الدولة، أو عرض عالمي إضافي على المنتجات والخدمات التي تستوردها، ولهذا فإن مقاربات التنافسية الوطنية المبنية على التجارة والدخل حسب الفرد مرتبطة فيما بينها.

عندما تكون محفظة صادرات دولة ما مركزة على قطاعات النشاط ذات نمو كبير ومحفظة الواردات مركزة على قطاعات نشاط ذات نمو ضعيف أو في حالة انحدار، فيمكن أن يكون مؤشرا على تحسن كميات التبادل لهذه الدولة، وهذا يخضع لسرعة رد فعل الأسواق العالمية لشروط العرض والطلب الإضافيين، ويرتفع دخل الفرد تحت تأثير زيادة التخصيص الوطني من الثروات الطبيعية (تنقيب عن الثروات الطبيعية) أو من رأس المال المادي (نتيجة لاستثمارات سابقة).

تنشر العديد من المنظمات والهيئات الدولية (المعهد الدولي لتنمية الإدارة IMD، المنتدى الاقتصادي العالمي WEF، منظمة الأمم المتحدة UN، AT Kearney...) تقارير سنوية،

تتضمن مؤشرات تهدف إلى تصنيف دول العالم بدلالة معايير مختلفة مثل التنافسية، التطور البشري، الحرية الاقتصادية، تكلفة الأعمال...الخ.

المحور الرابع: واقع وآفاق القدرة التنافسية المستدامة في الجزائر.

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا عدة تقلبات وتطورات تراوحت ما بين الركود والانتعاش، أين مر الاقتصاد الوطني بالنظام الاشتراكي كمحاولة من السلطات الوطنية إصلاح الاقتصاد الجزائري من خلال تبنيها لجملة من المخططات الرباعية والخماسية، وكنتيجة لفشل هذا النهج تحولت الجزائر إلى اقتصاد السوق وفيه تم تبني برامج التثبيت والتصحيح الهيكلي منتصف التسعينات، وذلك نتاجا لاتفاق الجزائر مع صندوق النقد الدولي، وتمخض عن ذلك تحسن المؤشرات الاقتصادية الكلية في ظل تحسن أسعار النفط، لتليها جملة من المخططات الخماسية في إطار ما يعرف ببرنامج الإنعاش والنمو الاقتصادي كمحاولة من الجزائر النهوض باقتصادها وتهيئة المناخ الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتحرير تجارتها الدولية بهدف الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وتحويل الجزائر إلى بيئة استثمارية مناسبة للمستثمرين الأجانب والمحليين.

انطلاقا من تعريف التنافسية على أنها قدرة الدولة على إنتاج سلع وخدمات تلقى نجاحا في الأسواق العالمية وتحافظ على متوسط نصيب الفرد من الدخل الوطني، يتبين لنا مدى الارتباط الوثيق بين التنافسية ودور الدولة في تحقيقها ونجاحها، وذلك من خلال ما يلي:

1- **السياسات المالية والنقدية**: لقد حاولت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال وإلى يومنا هذا تعديل سياستها المالية والنقدية حتى تتماشى والأوضاع السائدة في الاقتصاد العالمي، وكنتاج لذلك شهدت تطورات ملحوظة في بعض السنوات، وتذبذبات في بعض السنوات الأخرى، والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (1): يوضح تطور معدل التضخم في الجزائر 2000-2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	0.34	4.2	1.42	2.3	4	1.64	2.53	3.5
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	4.4	5.9	3.91	3.9	9.8	3.2	2.9	4.8

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصاء.

2- **سياسات الاستثمار وتهيئة المناخ الاستثماري:** بهدف الرقي بالاقتصاد الوطني وقصد تشجيع المستثمر المحلي وإغراء المستثمر الأجنبي، فقد قامت الدولة الجزائرية بسن العديد من التشريعات المنظمة للاستثمار، وكذا إنشاء هيئات مكلفة بإدارة شؤون الاستثمار وتهيئة الأرضية المناسبة لذلك،

على غرار قيامها بإعادة هيكلة المؤسسات الوطنية وتشجيع عمليات الخوصصة، ودعم المنتج المحلي، والتي تساهم في مجملها في الرفع في الدخل الوطني وإحداث تنمية مستدامة مطردة، وخلق القدرات التنافسية في الاقتصاد الوطني والتي تسهم بدورها في خلق مزايا تنافسية مستدامة – أي تلك الاستراتيجية التي لا تهدف إلى تحقيق مركز في السوق والذي تستطيع بموجبه المؤسسات تحقيق هامش ربح أعلى من المنافسين فقط، بل الذي تتمكن المؤسسة من خلالها المحافظة على ذلك المركز لفترة طويلة(وديع محمد عدنان، الكويت، 2003)، والجدول التالي يبين ذلك:

جدولرقم (2): يوضح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000-2014.

الوحدة: ألف/ مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
عدد المؤسسات	-	179893	188564	288587	312959	342788	376797	410959
حجم الاستثمار الأجنبي	438	1108	1065	634	882	1082	1081	1796
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	
عدد المؤسسات	519526	625069	619072	659309	711832	731800	759800	
حجم الاستثمار الأجنبي	2593	2746	2264	2571	1484	1691	1700	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للاستثمار والتقرير العالمي للاستثمار.

3- **سياسات تعزيز القدرات التكنولوجية الذاتية**: تعمل الجزائر وفي ظل سياسات تشجيع الإنتاج المحلي ودعم الابتكار على الاعتماد على الطاقات البشرية المحلية كوسيلة لتحقيق التنمية، ومن منطلق أن

التنمية تأتي وتتحقق من المورد المحلي، فإن الاعتماد على العقول الوطنية هو الأساس لتعزيز القدرات التكنولوجية المحلية.

4- **سياسة تحديث البنية الأساسية المادية**: بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني وتشجيع المنتج المحلي تعمل السلطات الوطنية على بناء وتعزيز الأساس المادي للاقتصاد من خلال دعم المناطق الصناعية الكائنة وإحداث مناطق صناعية جديدة كأساس للنهوض بالاقتصاد الوطني، وكذا إنشاء المرافق المساعدة مثل شق الطرق وبناء السدود...الخ.

5- **التنمية البشرية**: لقد حظي الإنسان في الجزائر خلال الستينات والسبعينات باهتمام خاص، حيث تم التركيز على الفقر والتعليم والرعاية الصحية وعدالة التوزيع وفرص العمل، وهو ما يمثل إنجازات اجتماعية مرموقة، أما على صعيد القيم فقد فشل النظام في إتاحة المجال للممارسة الديمقراطية والحريات والتمتع بحقوق الإنسان، وإن كان تخصيص الموارد يتوافق ويتطابق مع سلّم حاجات الفرد آنذاك، إلا أنه لا يتوافق إطلاقا مع متطلبات فرد اليوم.

- وبالنظر إلى النتائج المتحصل عليها والأزمة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، فيمكن لنا القول بأن برامج الاصلاح الاقتصادي المعتمدة لم تتناسب مع قدرات الاقتصاد الوطني، مما ألحق أضرارا بالطبقات الاجتماعية الفقيرة، وهذا ما يجعلنا نقول بأن التحسن في مؤشرات النمو الاقتصادي يفتقر إلى الرحمة وغير منتج ولا يبعث على الاطمئنان. وتعزى هذه النتائج الهزيلة في الأساس إلى غياب استراتيجية واضحة وتقصير الحكومة في مسؤولياتها في المتابعة وفرض الالتزام والضعف في التصدي للعديد من المشاكل، وهذا بالتزامن مع الثقافة الضعيفة وعقم نظام التعليم والبحث العلمي، مما أوجد ظروفا غير ملائمة ومناخا غير صحي،(فيليب سادلر، مصر، 2008) والجدول التالي يبين ذلك:

جدول رقم (3): يوضح تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
النسبة	2.4	2.1	4.7	6.9	5.2	5.1	2.7	3.1
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النسبة	4.6	5	4	4.5	3.3	3.2	3.3	3

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الديوان الوطني للإحصاء.

لذا وحتى يكون للدولة دور في دعم التنافسية، لا بد لها أن تخلق المناخ الملائم لذلك، ويتجلى لنا ذلك من خلال:

- استقرار البيئة الاقتصادية الكلية من خلال تدني معدلات التضخم وتمويل عام ملموس ومعدلات ضريبة تنافسية.
- إزالة كافة معوقات التجارة، المحافظة وتطوير أسواق مفتوحة وتنافسية.
- تدعيم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بإزالة كافة الأعباء غير الضرورية على نشاطها الاقتصادي.
- تحرير الأسواق بغية العمل بكفاءة وتحفيز الأفراد والمؤسسات من خلال اصلاحنظام الضرائب.

ضمان بيئة مواتية للاستثمار المحلي، وتحسين الخدمات المقدمة من قبل الحكومة مثل التعليم. (عبد الله علي، الجزائر، 2008).

الجزائر ومؤشر التنافسية العالمية:

مؤشر التنافسية IIC: من أهم وأحدث المؤشرات العالمية قبل الحكم على مناخ الاستثمار، فهو يمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.

وبالنسبة للجزائر فهي في وضع يوصف بالمتخلف مقارنة بالدول المجاورة، إذ أنها تتراوح مابين الرتبة 71 و89، ويعتبر هذا المؤشر دليلا عن تراجع أهمية السوق الجزائري بالنسبة للمستثمرين الأجانب خاصة الباحثين عن إقامة استثمارات موجهة للتصدير للأسواق الدولية(محمد الطيب دويس، الجزائر، 2005)

كما أشار التقرير الذي تم إصداره في 4/ 2013/9 للموسم 2013-2014 عن احتلال الجزائر المركز 100 من أصل 148 دولة وبمؤشر عام 3,79 محققة تحسنا عما كانت عليه عام 2012 (المرتبة 110 بمؤشر عام 3,7).

جدول رقم (4): يوضح مؤشر التنافسية العالمية للجزائر 2000-2015.

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الترتيب	-	-	-	74	71	95	29	76
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الترتيب	81	99	86	87	110	100	79	87

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير التنافسية العالمي لسنوات مختلفة.

الخاتمة:

لقد حاولنا من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على مفهوم القدرة التنافسية، باعتبارها مفهوما حديث النشوء وكونه الأساس الذي يعكس لنا قوة أي اقتصاد ومؤشر يبين لنا درجة تطور البلدان ومدى جاذبية أسواقها، وقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- أن القدرة التنافسية هي منبع قوة أو ضعف أي اقتصاد.
- تلعب القدرة التنافسية لأي بلد دورا كبيرا في رسم صورته سواء تعلق الأمر بالحاضر أو فيما يتعلق بصورته المستدامة في إطار قدرة تنافسية مستدامة أي مدى الحفاظ على القدرة التنافسية للبلد.
- قياس القدرة التنافسية أمر صعب جدا ولا يمكن الاستدلال عليه بالاعتماد على مؤشر واحد، لأن ذلك سوف يعطي نتائج غير دقيقة ومغلوطة.
- تمتلك الجزائر العديد من الإمكانيات التي إن استغلت بالشكل الصحيح وفي الوقت المناسب تحولت إلى قدرات تنافسية بيد الجزائر تستخدمها للرقي بمكانتها الاقتصادية على الصعيد الدولي.
- يعاني الاقتصاد الجزائري من تضارب ما بين الإمكانيات والسياسات المخططة والبرامج المطبقة، لذلك نجد هوة كبيرة على أرض الواقع بين ما يجب أن يكون وبين ما هو كائن.

المراجع:

1. وديع محمد عدنان، **محددات القدرة التنافسية للأقطار العربية في الأسواق الدولية**، بحوثومناقشات، تونس، 19-2001/6/21.
2. **التنافسية في الفكر الاقتصادي**، *المرصد الوطني للتنافسية، سوريا، 2011*، ص 5.
3. أنور طارق، **دور الحكومة الداعم للتنافسية-حالة مصر-**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2002، ص 5.
4. Michel debonneuil, lionelfontogné, **compétitive** , conseil d'analyse economique , paris, 2003, p 13.
5. وديع محمد عدنان ،**القدرة التنافسية وقياسها**، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 24، الكويت، 2003، ص 6.
6. المرجع نفسه، ص 6.
7. Michael porter, **l'avatage concurrentiel**,duno, France, 1999, pp41-42.
8. عبد الحكيم عبد الله النسور، **الأداء التنافسي لشركات صناعة الأدوية الأردنية في ظل الانفتاح الاقتصادي**، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد والتخطيط، كلية الاقتصاد، جامعة اللاذقية، سوريا، 2009، ص 31.
9. علي السلمي، **إدارة الموارد البشرية الاستراتيجية**، دار الغريب، مصر،2005، ص 101.
10. عمار بوشناف، الميزة التنافسية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2002، ص 11.
11. نبيل محمد مرسي، **استراتيجية الإنتاج والعمليات، مدخل استراتيجي**، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2000، ص 30.

12. عياش قويدر، **إدارة الجودة الشاملة كأسلوب لتحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، الجزائر، 17-2006/6/18.

13. محمد سعيد سلطان، **السلوك الإنساني في المنظمات،** دار الجامعة الجديدة، مصر، 2002، ص 460.

14. وديع محمد عدنان، مرجع سبق ذكره، ص 11.

15. وديع محمد عدنان، المرجع السابق، ص 13.

16. فيليب سادلر، الإدارة الاستراتيجية، ترجمة علا أحمد إصلاح، مجموعة النيل العربية، مصر، 2008، ص 30.

17. عبد الله علي، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث، العدد 6، 2008، ص 3.

18. محمد الطيب دويس، براءة الاختراع مؤشر لقياس تنافسية المؤسسات والدول- حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة ورقلة، الجزائر، 2005، ص 44.

19. ناجي بن حسين، **تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، بحوث اقتصادية، المجلد ب، العدد 31، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، جوان 2009، ص 67.